تقرير اجتماع

فريق الاتصال المنبثق عن منظمة التعاون الاسلامي

المعني بجامو وكشمير

المنعقد على هامش

الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

إسلام أباد – جمهورية باكستان الاسلامية

22 – 23 مارس 2022

19–20 شعبان 1443هـ

تقرير اجتماع

فريق الاتصال المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي المعني بجامو وكشمير

المنعقد على هامش

الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية

إسلام أباد، 22 /3/ 2022

1- عُقد اجتماع فريق الاتصال المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي المعني بجامو وكشمير على المستوى الوزاري، على هامش الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي في إسلام أباد، باكستان في 22 /3/2022. وحضر الاجتماع وزراء خارجية جمهورية أذربيجان وجمهورية النيجر وجمهورية باكستان الإسلامية والمملكة العربية السعودية والجمهورية التركية.

2- ترأس الاجتماع معالي السيد حسين إبراهيم طه الأمين العام للمنظمة. وأكد أن أثناء استعراضه للوضع الحالي في جامو وكشمير، الموقف المبدئي للمنظمة من تقديم كامل الدعم لشعب جامو وكشمير، مذكراً بقرارات قمة المنظمة وقرارات مجلس وزراء الخارجية. وأشار إلى أن الاجتماع أول اجتماع يترأسه منذ توليه المنصب في نوفمبر الماضي، وعلى غرار أسلافه، أكد أن الأمانة العامة لن تدخر جهداً في مواصلة إعلاء صوتها تضامناً مع شعب جامو وكشمير وإبراز أهمية الحوار من أجل الوصول لحل سلمي للنزاع طويل الأمد. وشدد كذلك على ضرورة أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لتسوية قضية جامو وكشمير تكملة لجهود منظمة التعاون الإسلامي.

3- أطلع معالي شاه محمود قريشي، وزير خارجية باكستان، الاجتماع على الوضع على الأرض منذ انعقاد اجتماع فريق الاتصال الأخير في نيويورك في سبتمبر 2021، على هامش الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

4- دعا الأعضاء في فريق الاتصال، في كلماتهم إلى احترام حقوق الإنسان الأساسية لشعب جامو وكشمير، كما أكدوا استمرار دعمهم لشعب جامو وكشمير وحقه في تقرير المصير، والامتناع عن تغيير التركيبة الديمغرافية للمنطقة المتنازع عليها. وجددوا دعوتهم إلى تسوية سلمية للنزاع وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

5- أعرب فريق الاتصال عن تقديره للتقرير الذي قدمه وفد رفيع المستوى من الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي برئاسة السفير يوسف الضبيعي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية

والممثل الخاص للأمين العام لجامو وكشمير، بعد زيارة جمهورية باكستان الإسلامية وآزاد جامو وكشمير من 7 إلى 12 نوفمبر 2021. كما تبنى فريق الاتصال التوصيات الواردة في التقرير، وحث على أهمية تنفيذها.

6- أعرب فريق الاتصال عن تقديره للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي لجهودها الحثيثة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير ورفع تقارير بشأنها إلى الهيئات الدولية لحقوق الإنسان. وأطلعت الهيئة الفريق على تفاصيل عملها في هذا الصدد خلال عرضها على الفريق.

7- أطلع فخامة رئيس آزاد جامو وكشمير المحامي سلطان محمود شودري، فريق الاتصال على الحقائق على الأرض في آزاد جامو وكشمير، مؤكداً ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بدوره الواجب في إيقاف أي تغيير إداري أو تشريعي للوضع الجغرافي والديمغرافي لجامو وكشمير.

8- حضر الاجتماع ممثلون حقيقيون للشعب الكشميري. حيث مثلوا صوت الكشميريين، أطلع السيد فايز نقشبندي فريق الاتصال على الوضع الحالي في جامو وكشمير منذ انعقاد اجتماع الفريق الأخير في نيويورك في 23 سبتمبر 2021.

9- أصدر فريق الاتصال بيانا بشأن آخر المستجدات في جامو وكشمير (مرفق نسخة).

***

بيان مشترك

مجموعة اتصال منظمة التعاون الإسلامي بشأن جامو وكشمير

(إسلام أباد، 22 مارس 2022)

إن وزراء خارجية مجموعة الاتصال بشأن بجامو وكشمير، بعد أن اجتمعوا على هامش الدورة 48 لمجلس وزراء الخارجية في إسلام أباد في 22 مارس 2022، برئاسة الأمين العام للمنظمة،

وبعد الاستماع إلى تقرير الأمين العام والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، والإحاطة من وزير خارجية باكستان، وآراء وزراء خارجية الدول الأعضاء الأخرى في مجموعة الاتصال والممثلين الحقيقيين للشعب الكشميري حول التطورات الأخيرة في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني،

وإذ يؤكدون مجدداً موقف المنظمة وقراراتها بشأن نزاع جامو وكشمير،

وإذ يؤكدون كذلك الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب جامو وكشمير وفقًا لموقف المنظمة الثابت وقرارات مجلس الأمن؛

وإذ يؤكدون أيضاً أن جامو وكشمير نزاع معترف به دولياً كان ولا يزال مدرجاً على جدول أعمال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة منذ عام 1948 وأكدته قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة التي تمنح الشعب الكشميري حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير؛

وإذ يؤكدون أن قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة تعلن أن الفصل النهائي في قضية جامو وكشمير سيتم وفقًا لإرادة الشعب الكشميري، والتي يتم التعبير عنها من خلال الطريقة الديمقراطية لاستفتاء حر ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة؛

وإذ يشددون على أن السلام الدائم في جنوب آسيا لا يمكن تحقيقه دون تسوية عادلة لنزاع جامو وكشمير الجوهري وفقًا لقرارات مجلس الأمن الدولي؛

وإذا يدينون الإجراءات الهندية أحادية الجانب وغير القانونية في 5 أغسطس 2019 والخطوات اللاحقة لتغيير الهيكل الديموغرافي لجامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني، بما في ذلك من خلال إصدار أكثر من 4.2 مليون محل إقامة للمواطنين الهنود غير الكشميريين وإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية في المنطقة المحتلة؛

وإذ يؤكدون من جديد أن الإجراءات الهندية تتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن المعمول بها والتزامات الهند الجادة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي؛

وإذ يشيدون بالنضال المشروع للكشميريين من أجل حقهم في تقرير المصير، ويكررون تأكيد تضامن المنظمة الكامل مع شعب كشمير؛

وإذا يدينون الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الهندي في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني منذ عام 1989، والتي أدت إلى قتل ما يقرب من مائة ألف كشميري خارج نطاق القضاء، وترمل واغتصاب آلاف النساء والفتيات الكشميريات، ويشجبون ما حل بعشرات الآلاف من الأطفال الذين تيتموا والدمار الهائل للمدارس والمنازل واكتشاف الآلاف من المقابر الجماعية المجهولة الهوية؛

وإذ يشيرون إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا سيما القرار 2649 (1970) الذي "يعترف بحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية في الممارسة المشروعة لحقها في تقرير المصير"، وفي هذا الصدد يشجبون المحاولات الهندية المساواة بين حق شعب كشمير الخاضع للسيطرة الاستعمارية والأجنبية في ممارسة حقه في تقرير المصير مع الإرهاب؛

وإذ يرحبون باجتماعات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 16 أغسطس 2019 و15 يناير 2020 و5 أغسطس 2020 لمناقشة الوضع الخطير في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛

وإذ يشيرون مع التقدير إلى بيان الأمين العام للأمم المتحدة في 8 أغسطس 2019 والذي أكد بوضوح أن موقف الأمم المتحدة بشأن جامو وكشمير "يحكمه ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن المعمول بها"؛

وإذ يرحبون باجتماعات مجموعة الاتصال الخاصة بجامو وكشمير في 25 سبتمبر 2019 و22 يونيو 2020 و23 سبتمبر 2021، مشيرين على وجه الخصوص إلى أن البيانات المشتركة التي اعتمدتها مجموعة الاتصال رفضت بشكل قاطع الإجراءات الهندية أحادية الجانب في 5 أغسطس 2019 باعتبارها غير متوافقة مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛

وإذ يشيرون إلى التقريرين اللذين أصدرتهما مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في يونيو 2018 ويوليو 2019، اللذين يوثقان بشكل شامل الانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛

وإذ يشيرون إلى المخاوف التي أثارها المكلفون بولاية الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان الجسيمة في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني خاصة في أعقاب الإجراءات الهندية غير القانونية في 5 أغسطس 2019؛

وإذ يذكرون أيضاً بالزيارة التي قامت بها اللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي إلى باكستان وآزاد جامو وكشمير في الفترة من 5 إلى 9 أغسطس 2021، ويرحبون بتقريرها؛

وإذ يذكرون كذلك بالزيارات التي قام بها المبعوث الخاص للأمين العام إلى جامو وكشمير إلى باكستان وآزاد جامو وكشمير في مارس 2020 ونوفمبر 2021، ويرحبون بالتقارير بشأنها؛

وإذ يرحبون بزيارة الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي للشؤون الإنسانية إلى باكستان وآزاد جامو وكشمير في الفترة من 7 إلى 12 نوفمبر 2021 لإجراء تقييم مباشر لحالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛

وإذ يشجبون رفض الهند المستمر السماح للمبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وأصحاب التفويضات الخاصة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني الدولية بزيارة جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛

وإذ يرحبون بدور قادة العالم والبرلمانيون ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الدولية في رفع أصواتهم ضد الاحتلال الهندي غير الشرعي والفظائع في إقليم جامو وكشمير المتنازع عليه؛

وإذ يعربون عن قلقهم العميق من أن جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى تفاقم الوضع الإنساني الخطير في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني، ويلاحظون بقلق عميق أن معاناة الشعب الكشميري قد تفاقمت بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المستشفيات والأدوية بما في ذلك الأدوية المنقذة للحياة والإمدادات الغذائية؛

وإذ يستنكرون السياسة الهندية المتعمدة في حرمان الكشميريين من الإمدادات الطبية الأساسية عن طريق نقلهم إلى الولايات الهندية، واستغلال الوباء لإدامة حكمها القمعي في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛

وإذ يثنون على الالتزام الثابت للراحل سيد علي جيلاني بقضية كشمير في مواجهة الاضطهاد المستمر والمصاعب الشخصية الهائلة؛

وإذ يدينون مرة أخرى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد القيادة الكشميرية والمدافعين عن حقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني، الذين يتعرضون باستمرار للصدمات والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية؛

وإذ يدينون كذلك استخدام مسدسات الرصاص المطاطي والأسلحة النارية الحية من قبل قوات الأمن الهندية، واستخدام ما يسمى بـــ "عمليات التطويق والتفتيش"، وسجن القادة السياسيين الكشميريين، و"المواجهات الوهمية" المفبركة، والارتفاع المفاجئ في القتل خارج نطاق القضاء، وتزايد القتل العمد للشباب الكشميري كأداة عقابية لمعاقبة مجتمعات بأكملها، ورفض إعادة رفات الشهداء إلى عائلاتهم، والاعتداء المتزايد على وسائل الإعلام الكشميرية والمجتمع المدني؛

وإذ يقدرون دور فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان في مراقبة وقف إطلاق النار على خط المراقبة، ويعربون عن القلق إزاء رفض الهند التعاون مع الفريق في تنفيذ ولايتها؛

وإذ يضعون في الاعتبار الطبيعة المتنازع عليها دولياً لإقليم جامو وكشمير والحاجة إلى بذل العناية الواجبة والامتثال للشرعية الدولية سعياً وراء التعاون الاقتصادي الخارجي فيه؛

وبعد الاطلاع على الوضع الخطير والمتدهور في جامو وكشمير؛

فإن وزراء الخارجية:

أكدوا من جديد دعمهم للنضال المشروع للشعب الكشميري من أجل إعمال حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والتحرر من الاحتلال الهندي؛

أعلنوا أن التسوية النهائية لنزاع جامو وكشمير وفقًا لقرارات مجلس الأمن الدولي والاستفتاء العام تحت إشراف الأمم المتحدة أمر لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في جنوب آسيا؛

كرروا مطالبتهم بأن على الهند:

- إبطال جميع التدابير غير القانونية والأحادية التي اتخذتها في أو بعد 5 أغسطس 2019،
- وقف وعكس التغييرات الديموغرافية غير القانونية وكذلك إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية في الأراضي المحتلة،
- وقف الانتهاكات الجسيمة والممنهجة والواسعة النطاق لحقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني،
- إسقاط التهم والإفراج الفوري عن القادة السياسيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والشباب الكشميريين رهن الاحتجاز التعسفي،
- الوقف الفوري لعمليات القتل خارج نطاق القانون والاعتداء المتزايد على وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان،
- التوقف على الفور عن الممارسة اللاإنسانية المتمثلة في عدم إعادة رفات الكشميريين إلى عائلاتهم،
- رفع القيود المفروضة على المؤسسات التعليمية في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني والسماح للشباب الكشميري وخاصة الفتيات بممارسة حقهم في التعليم،
- إنهاء الاضطهاد والإفراج عن جميع السجناء السياسيين وإزالة جميع قيود السفر المفروضة على القيادة الكشميرية والصحفيين والمجتمع المدني،
- إزالة العقبات في عمل فريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان وإبداء التعاون الكامل لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان في تنفيذ ولايته،
- السماح بوصول غير مقيد للمبعوث الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي، وبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان، وأصحاب تفويضات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، ووسائل الإعلام الدولية والمراقبين المستقلين لزيارة جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني،
- إجراء تحقيق مستقل في الحالات الموثقة جيداً لانتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون والعنف الجنسي من قبل قوات الاحتلال الهندية في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني،

- إلغاء جميع القوانين التقييدية والتمييزية مثل قانون القوات المسلحة الخاصة، وقانون السلامة العامة، وقانون (منع) الأنشطة غير المشروعة، والقوانين الأخرى التي تهدف إلى إدامة الاحتلال غير القانوني وقمع الحقوق والحريات الأساسية للشعب الكشميري، و
- اتخاذ خطوات ملموسة وذات مغزى من أجل التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن الدولي بشأن جامو وكشمير.

كرروا كذلك دعوة المجتمع الدولي إلى محاسبة الهند على الجرائم البشعة التي ترتكبها قوات الاحتلال الهندية في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛

طلبوا من الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أ) إحالة نسخة من هذا البيان المشترك إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وب) تقديم تقرير عن الوضع في جامو وكشمير الهندية المحتلة بشكل غير قانوني إلى الاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي على هامش الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2022؛

وافقوا تمشياً مع أحكام البيان المشترك لاجتماع مجموعة الاتصال الذي عقد في نيويورك في سبتمبر 2021 على متابعة خطة العمل المرفقة؛ و

قرروا إبقاء المسألة قيد النظر.

خطة عمل

الدول الأعضاء:

أ- إثارة نزاع جامو وكشمير في اتصالاتها الثنائية مع الهند للمضي قدماً في حل سلمي وفقًا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتأكيد على احترام حقوق الإنسان الأساسية للشعب الكشميري بما يتماشى مع التزامات الهند بموجب قوانين حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني؛

ب- تنسيق مواقفها بشأن السلام والأمن وحقوق الإنسان والأبعاد الإنسانية لجامو وكشمير المحتلة في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى؛

ج- دعم المراقبة المستمرة لحالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير الهندية المحتلة بشكل غير قانوني وإصدار تقرير محدث من مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛

د- ممارسة العناية الواجبة والتأكد من أن التعاون الاقتصادي الخارجي في المنطقة المحتلة يتوافق مع الشرعية الدولية فيما يتعلق بالنزاع المعترف به من قبل الأمم المتحدة بشأن جامو وكشمير؛

مجموعة الاتصال التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن جامو وكشمير:

ه- تجتمع بانتظام في نيويورك وجنيف وجدة لتقييم الوضع المتطور وتقديم توصيات عملية المنحى لمجلس وزراء الخارجية لمعالجة الوضع المتطور في الأراضي المحتلة؛

و- تجري زيارات على مستوى الممثلين الدائمين للحصول على معلومات مباشرة حول الوضع في جامو وكشمير على جانبي خط السيطرة؛

ز- تقديم إحاطة دورية للأمين العام للأمم المتحدة، ورؤساء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، والجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، بشأن تطورات أوضاع حقوق الإنسان والوضع الإنساني في جامو وكشمير الهندية المحتلة بشكل غير قانوني، بما في ذلك من خلال الممثلون الدائمون للدول الأعضاء في نيويورك وجنيف؛

الأمين العام والأمانة العامة:

ح- إثارة نزاع جامو وكشمير والسلام والأمن وحقوق الإنسان والأبعاد الإنسانية في التعامل مع مختلف المحاورين، بما في ذلك المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية وحقوق الإنسان؛

ط- تكثيف أنشطة الدعوة والتوعية بشأن الأبعاد المختلفة لنزاع جامو وكشمير؛

ي- تشكيل لجنة من الشخصيات الدولية البارزة بهدف استكشاف السبل القانونية والسياسية والدبلوماسية للتسوية السلمية لنزاع جامو وكشمير؛

ك- الاستمرار في رصد وتحليل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والمعايير الإنسانية (من خلال قسم الشؤون الإنسانية التابع لها) في الأزمة المتفاقمة في جامو وكشمير الهندية المحتلة

بشكل غير قانوني لوضع طرق ووسائل لمعالجة خطورتها وتأثيرها السلبي على حياة وسبل عيش الشعب الكشميري في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛

ل- التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في التقرير الخاص بزيارة المبعوث الخاص للأمين العام لجامو وكشمير والأمين العام المساعد (الشؤون الإنسانية) إلى آزاد جامو وكشمير في نوفمبر 2021؛

المبعوث الخاص إلى جامو وكشمير:

م- تنظيم زيارات سنوية إلى المنطقة للحصول على معلومات مباشرة حول الوضع على الأرض، وتقديم تقرير عن ملاحظاته إلى مجلس وزراء الخارجية؛

ن- إشراك أصحاب تفويضات الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية لمواصلة رصد وإبراز الجوانب المختلفة لانتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني بما يتماشى مع ولايات كل منها؛

س- تعزيز التواصل والدعوة بشأن مختلف جوانب نزاع جامو وكشمير؛

الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان:

ع- الاستمرار في مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني بموجب آليتها الدائمة ونشر التقارير السنوية؛

ف- تنظيم جلسة خاصة حول الأبعاد المختلفة لحالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان الأخرى؛

ص- إيفاد بعثات لتقصي الحقائق بانتظام إلى جامو وكشمير لإجراء تقييم محايد لوضع حقوق الإنسان هناك؛

ق- الاتصال بمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة من أجل التبادل المنتظم للمعلومات والتقارير، بهدف التخفيف من حالة حقوق الإنسان والوضع الإنساني في جامو وكشمير التي تحتلها الهند بشكل غير قانوني؛ و

الأجهزة والمؤسسات المتفرعة

ر- رصد نزاع جامو وكشمير ورفع مستوى الوعي والدفاع عنه وتسليط الضوء عليه بأبعاده المختلفة بما يتماشى مع ولايات كل منها.